

القرار 2738 (2024)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9671 المعقودة في 27 حزيران/يونيه 2024

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإنه يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع دول المنطقة وباستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وإنه يشدد على ضرورة الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي،

وإنه يحيط علماً بالتقرير النهائي (S/2024/432) لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أنشئ عملاً بالقرار 1533 (2004)، ثم مُدِّت ولايته بالقرارات 1807 (2008) و 1857 (2008) و 1896 (2009) و 1952 (2010) و 2021 (2011) و 2078 (2012) و 2136 (2014) و 2198 (2015) و 2293 (2016) و 2360 (2017) و 2424 (2018) و 2478 (2019) و 2528 (2020) و 2582 (2021) و 2641 (2022) و 2688 (2023)،

وإنه يعيد تأكيد قلقه من استمرار وجود الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على نحو ما جاء في البيانين الصحفيين SC/15654 المتفق عليه في 5 نيسان/أبريل 2024 و SC/15739 المتفق عليه في 20 حزيران/يونيه 2024، والمعاناة التي ترضها على السكان المدنيين في البلد، بما في ذلك من جراء انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ومن التقارير عن الصلات القائمة بين القوات الديمقراطية المتحالفة والشبكات الإرهابية، وهو ما قد يزيد من تفاقم النزاعات ويسهم في تقويض سلطة الدولة، وإنه يعرب كذلك عن قلقه من استمرار استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة، وهو ما يمكن هذه الجماعات المسلحة من تنفيذ عملياتها، وإنه يدين بشدة تقديم أي نوع من أنواع الدعم لها، وإنه يعيد تأكيد دعمه للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، وإنه يدعو جميع الدول الموقعة إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب إطار السلام والأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة،

وإنه يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في سبيل كفالة المساءلة،

وإنه يكرر تأكيد ضرورة قيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء تحقيق كامل في مقتل عضوي فريق



الخبراء والمواطنين الكونغوليين الأربعة المرافقين لهما وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، **وإنه يرحب** بعمل فريق الأمم المتحدة، المعروف باسم آلية المتابعة، الذي يقدم للسلطات الكونغولية المساعدة في إجراء تحقيقاتها، بالاتفاق معها،

وإنه يكرر التأكيد على أن القوات المسلحة وقوات الأمن التابعة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية معفاة من الحظر المفروض على توريد المعدات والمساعدة العسكرية على النحو المشار إليه في الوثيقة SC/15689 المتفق عليها في 2 أيار/مايو 2024، ومن أي إجراء من إجراءات الإخطار على النحو المبين في الفقرتين 1 و 2 أدناه،

وإنه يشدد على أهمية تعزيز تدابير السلامة والفعالية في إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتأمينها، لأغراض من بينها الحد من مخاطر تسريب المواد المصدرية المستخدمة في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى الجماعات المسلحة، **وإنه يدعو** حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة بذل جهودها، **وإنه يشجع** الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على زيادة دعمهم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد،

وإنه يشدد على أن التدابير المفروضة بموجب هذا القرار لا يقصد بها أن تكون لها آثار ضارة على الوضع الإنساني للسكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، **وإنه يشير** إلى القرار 2664 (2022)،

وإنه يسلم بالحاجة إلى صون الإجراءات القانونية الواجبة، وإلى ضمان إجراءات عادلة وواضحة تُرفع بموجبها من قائمة الجزاءات أسماء الأفراد والكيانات المدرجة عملاً بالقرار 1533 (2004) بصيغته المعدلة،

وإنه يقرر أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإنه يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1 - **يقرر** أن يجدد حتى 1 تموز/يوليه 2025 التدابير المبينة في الفقرات من 1 إلى 6 من القرار 2293 (2016)، بما في ذلك المسائل التي أكدها من جديد طيه، باستثناء الفقرة 5 من القرار 1807 (2008)، ويشمل ذلك ما يتعلق بالفقرة 3 (ج) من القرار 2293 (2016) التي سقط شرط الإخطار بشأنها؛

2 - **يؤكد** أن الفقرة 1 من هذا القرار تتسق مع الفقرتين 1 و 2 من القرار 2667 (2022) وأن التدابير المنصوص عليها في الفقرة 1 من القرار 1807 (2008) ما زالت سارية على جميع الكيانات غير الحكومية والأفراد العاملين في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

3 - **يؤكد من جديد** أن التدابير الواردة في الفقرة 5 من القرار 2293 (2016) تسري على الجهات من الأفراد والكيانات التي تعينها اللجنة، على النحو المبين في الفقرة 7 من القرار 2293 (2016)، والفقرة 3 من القرار 2360 (2017)، والفقرة 3 من القرار 2582 (2021)، والفقرة 3 من القرار 2641 (2022)، **ويشير** إلى الفقرة 1 من القرار 2664 (2022)؛

4 - **يطلب** إلى الدول أن تكفل امتثال جميع ما تتخذه من تدابير تنفيذاً لهذا القرار لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسبما يكون منطبقاً؛

5 - **يقرر** أن يمدّد حتى 1 آب/أغسطس 2025 ولاية فريق الخبراء على نحو ما نصّ عليها في الفقرة 6 من القرار 2360، **ويعرب عن اعتزّامه** القيام في أجل أقصاه 1 تموز/يوليه 2025 باستعراض تلك الولاية واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأن مواصلة تمديدها، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ بأسرع ما يمكن التدابير الإدارية اللازمة لإعادة تشكيل فريق الخبراء، بالتشاور مع اللجنة، مستعيناً في ذلك حسب الاقتضاء بخبرة أعضاء الفريق المنشأ عملاً بالقرارات السابقة، **ويعيد تأكيد** أهمية ضمان أمن أعضاء فريق الخبراء وسلامتهم؛

6 - **يدعو** إلى تعزيز التعاون بين الدول كافة، ولا سيما دول المنطقة، وفريق الخبراء، **ويطلب** من فريق الخبراء أن يقدم إلى المجلس، بعد مناقشة يجريها مع اللجنة، تقريراً لمنتصف المدة في موعد أقصاه 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، وتقريراً نهائياً في موعد أقصاه 15 حزيران/يونيه 2025، وأن يقدم كذلك إلى اللجنة تقارير شهرية مستوفاة بأخر المستجدات، باستثناء الشهرين اللذين يحل فيهما موعد تقديم تقرير منتصف المدة والتقرير النهائي؛

7 - **يؤكد من جديد** الأحكام المتعلقة بالإبلاغ على النحو المبين في القرارين 2360 (2017) و 2478 (2019)؛

8 - **يشير** إلى المبادئ التوجيهية المنظمة لسير عمل اللجنة بصيغتها التي اعتمدها اللجنة في 6 آب/أغسطس 2010، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى أن تستخدم على النحو المناسب الإجراءات والمعايير الواردة فيها، بما في ذلك فيما يتعلق بمسائل الإدراج في قائمة الجزاءات والرفع منها، ويشير في هذا الصدد إلى القرار 1730 (2006)؛

9 - **يشير** إلى التزام الأمين العام بأن تبتذل الأمم المتحدة كلّ ما في وسعها لضمان تقديم قتلّة عضوي فريق الخبراء والرعايا الكونغوليين الأربعة المرافقين لهما إلى العدالة، **ويشدد** على أهمية أن يواصل الأمين العام إيفاء آلية المتابعة، التي تتألف حالياً من مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة وأربعة خبراء تقنيين وموظفي دعم، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل المساعدة في إجراء التحقيق الوطني، وذلك في حدود الموارد المتاحة؛

10 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.